

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوله والحره كلها عوره حتى طرفها وشعرها إلا الوجه .

الصحيح من المذهب أن الوجه ليس بعوره وعليه الأصحاب وحكاه القاضي إجماعاً وعنه الوجه عوره أيضا قال الزركشي أطلق الإمام أحمد القول بأن جميعها عوره وهو محمول على ما عدا الوجه أو على غير الصلاة انتهى وقال بعضهم الوجه عوره وإنما كشف في الصلاة للحاجة قال الشيخ تقي الدين والتحقيق أنه ليس بعوره في الصلاة وهو عوره في باب النظر إذا لم يجر النظر إليه انتهى .

قوله وفي الكفين روايتان .

وأطلقهما في الجامع الصغير والهداية والمبهبج والفصول والتذكرة له والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والكافي والهادي والخلاصة والتلخيص والبلغة والمحرم والشرح وبن تميم والفائق وبن عبيدان والزركشي والمذهب الأحمد والحاوي الصغير .
إحداهما هما عوره وهي المذهب عليه الجمهور قال في الفروع اختارها الأكثر قال الزركشي هي اختيار القاضي في التعليق قال وهو ظاهر كلام أحمد وجزم به الخرقى وفي المنور والمنتخب والطريق الأقرب وقدمه في الإيضاح والرعاية والنظم وتجريد العناية وإدراك الغاية والفروع .

والرواية الثانية ليست بعوره جزم به في العمدة والإفادات والوجيز والنهاية والنظم واختارها المجد في شرحه وصاحب مجمع البحرين وبن منجا وبن عبيدان وبن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين .

قلت وهو الصواب وقدمه في الحاوي الكبير وبن رزين في شرحه وصححه شيخنا في تصحيح

المحرر